وقفة

▪ عالية طالب

من أين لكم هذا !!

نعتقد أن العبارة أعلاه تستخدم في كل المجالات، وتبدأ من البيت وتنتهي بأعلى تشكيل هرمي في سلم الحياة الدستورية، فغالبا ما تسأل الأم أولادها ان وجدت لديهم اي مبلغ مهما كان حجمه : من أين لك هذا؟ ولا تترك السؤال دون جواب حتى تصل إلى الحقيقة، وعبر هذا المنطق التربوي والأخلاقي والشرعي والقانوني فأن من أبسط حقوقنا الشرعية محاسبة المسؤولين المؤتمنين على ثرواتنا للتأكد من أنها بأيد أمينة. ومن حق الشعب محاسبة ومحاكمة رؤوس الفساد الذين استحلوا ثرواتنا وخيراتنا لأنهم أمنوا العقوبة بلا سبب. وبما أن أكثر المسؤولين لدينا هم ممن ينتمون إلى أحزاب دينية إسلامية فأن عبارة "الساكت عن الحق شيطان أخرس" لابد أن يكونوا مؤمنين بها تماما ومنها ننطلق لنسأل هيئة النزاهة عن جدية ما صرحت به عن وجود آلية جديدة لمتابعة أرصدة المسؤولين والوزراء العراقيين الموجودة في الداخل والخارج والتي من المفترض أنها تشمل أيضا العقارات المسجلة باسمهم أو بأسماء أقربائهم حسب درجات النسب والمصاهرة.

الأيام القليلة المنصرمة لم تصبنا بالوجوم بعد أن اعتدنا المفاجآت غير السارة وفضائح الفساد المالي والإداري التي بسبب تواتر الإفصاح عنها اصبحت سما يوميا يتجرعه المواطن وهو يتلقى في كل يوم أخبارا ومعلومات عن حجم ثروات المسؤولين العراقيين التي تعادل ثروات دول بأرقامها التصاعدية ، وما نشرته صحيفة [فيدريكو] الايطالية مؤخرا جاء تكميليا لما نشر في بعض الصحف الاميركية التي لوحت بأن لديها وثائق تشير الى حجم ارصدة هؤلاء "الوطنيين" الذين جاءتهم الثروات على طبق من سياسة وأحزاب وتكتلات ومناصب خدمت مصالحهم لا مصالح المواطن وركزت استثماراتهم لا استثمارات العراق المبتلى بهم. أرصدة مالية تتوزع ما بين سويسرا وألمانيا وايطاليا وتركيا بمليارات الدولارات وعقارات تشمل فنادق في تركيا وعمارات في الأردن و فلل موزعة في تركيا والأردن والإمارات وقطر والنمسا فضلا عن اسهم كبيرة بشركات نفط وشركات صناعات السيارات . هذا التعداد الغرائبي تناول شخصية برلمانية واحدة فما بالنا لو تم الكشف عن كامل الأرقام الأخرى لباقي المسؤولين العراقيين حيث تشير الأرقام الى ان حجم تلك الاموال يتجاوز ٧٠ مليار دولار وبذات التوزيع الاستغلالي الذي ذكرناه!!

وان كانت هيئة النزاهة تخضع لضغوط من هنا وهناك بسبب عملها في الكشف والتقصي فأن مسؤوليتها القانونية والشرعية والوطنية توجب عليها التحري الحقيقي ليس فقط بالكشف عن الذمة المالية للشخص المعني بل للمقربين منه ولأسرته وأقاربه والذين يتم توزيع الثروات عليهم للتمويه والتدليس والتهرب من المحاسبة، وهذا ما نأمل فعلا ان تعمل عليه لتصل فعلا إلى حقيقة مداخيل المسؤولين وثرواتهم قبل وبعد تسلمهم لمناصبهم وهل تؤدي رواتبهم وامتيازاتهم المالية التي يتحصلون عليها قانونيا إلى هذه الأرقام المذهلة، أم أن ثروات العراق مقدر لها أن تستمر منهوبة على يد النظام السابق وبعض مسؤولي الحاضر الذين نخشى أن نصل يوما إلى أن نقول الكل وليس البعض!!

في رسالة وجهها إلى مقتدى الصدر

حسن العلوي: دماء الشيعة تسفك في ظل نظام شيعي فكيف ستحمى بقية الطوائف؟

□ متابعة / المدى

خاطب النائب المستقل والكاتب، حسن العلوي، زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في رسالة حصلت المدى على نسخة منها "أن الدماء التي تسفك يومياً هي على الأغلب دماء شيعية، وفي نظام يقوده الشيعة، مدنياً وعسكرياً، حكومة وشارعاً" وتساءل "عن الموقف من نظام شيعي لا يستطيع ان يوفر الحماية لابناء طائفته فكيف سيوفر حماية لأبناء الطوائف الأخرى وبعضها على أطراف الحدود مابين القائم وسنجار وزاخو .

الصدر

العلوي

وأعرب العلوي عن تطلعه إلى ان تتكرس جهود الكتل السياسية الاخرى وبضمنها كتلة الحكومة، على محتوى الخطاب الذي ألقاه الصدر في السادس من الشهر الحالي باعتباره "يغنينا عن الانشغال ومشاغلة الناس بلجنة الإصلاح التي ستصدم بالجهاز الإداري الفاسد، وبأعمدة النهب والتخريب" .

وأضاف العلوي "إذا كانت الضمائر قد داخلها الفساد فعند الأحرار ما يكفي لردم هذه الهوة في دولة تتعامل ميزانيتها السنوية مع مئة ألف مليون دولار سنوياً، وفي ظروف مكشوفة اضطرت فيها إحدى المحاكم برغم الضغوط لإصدار حكم بالسجن على وزير التجارة السابق لاختلاسه مليار ومئتي مليون دولار، هي حصيلة ما قدمه هذا الوزير من زيت فاسد وأرز عفن وتقليصه للبطاقة التموينية من أربع عشرة مادة إلى خمس مواد غذائية، يتم اختيارها من بضائع لا تصلح للاستخدام البشري. انهم يأكلون في بطونهم ناراً، وهذا مصيرهم في الآخرة، وعلينا استجلابهم لكي تكوى جباههم وتحرق اصابعهم" .

وتأتي هذه الرسالة ردا على خطاب الصدر الذي وجهه إلى العراقيين الجمعة الماضي ودعا فيه إلى تحديد ولايات الرئاسات الثلاث للجمهورية والحكومة والبرلمان بدورتين تجنبا لنشوء دكتاتوريات شخصية او حزبية وطالب ببناء القوات الأمنية، بعيدا عن الولاءات الحزبية والطائفية. وأكد ضرورة تشكيل لجان شعبية وحكومية للكشف عن الفاسدين ومحاسبتهم ولجان أمنية اخرى لمواجهة الانهيارات الامنية الحاصلة يوميا.

وشدد الصدر في خطاب متلفز إلى العراقيين ، على ضرورة تحديد ولايات الرئاسات الثلاث للجمهورية والحكومة والبرلمان بدورتين فقط من أجل تجنب نشوء دكتاتوريات جديدة في العراق .

ودعا البرلمان إلى التصويت على قانون يقضي بحصر فترة هذه الرئاسات بدورتين اثنتين حتى لايتم السماح بولادة أو نشوء دكتاتوريات شخصية او حزبية لان الشعب العراقي عانى كثيرا من دكتاتوريات الشخص الواحد ودكتاتوريات الحزب الواحد. ورفض الصدر عمليات والاقصاء التي تمارس ضد الشركاء في العملية السياسية مؤكدا على ضرورة انهاء هذه الممارسات من خلال تشكيل لجان دستورية لإزالة بنود دكتاتورية من الدستور لتحل محاها بنود تشيع المحبة والتآلف بين العراقيين.

كربلاء تطالب الحكومة بإعفاء قائد عمليات الفرات الأوسط ونقله إلى بابل

□ كربلاء / المدى

طالب مجلس محافظة كربلاء، أمس الاثنين، رئاسة الوزراء بإعفاء قائد عمليات الفرات الأوسط الفريق الركن عثمان الغانمي من منصبه ونقل مقر القيادة إلى محافظة بابل، فيما ندد بتعامل عناصر الجيش مع المواطنين والزائرين خلال زيارة النصف من شعبان.

وقال رئيس لجنة الأمن في مجلس المحافظة حامد صاحب في حديث لـ"السومرية نيوز" إن "مجلس كربلاء قرر توجيه عدة مطالبات لرئاسة الوزراء تتعلق بالملف الأمني منها إعفاء قائد عمليات الفرات الأوسط الفريق الركن عثمان الغانمي من منصبه ونقل مقر القيادة من كربلاء إلى قضاء المسيب في محافظة بابل".

وأضاف صاحب أن "المجلس طالب أيضاً بإناطة الملف الأمني في كربلاء خلال الزيارات الدينية بالمحافظ آمال الدين الهر ومنع دخول الجيش إلى داخل المحافظة واقتصار دوره على مراقبة الحدود الخارجية للمدينة"، معتبراً أن "مطالبات المجلس لم تكن مفاجئة بل جاءت على خلفية ملاحظات قديمة لديه حول أداء قيادة العمليات".

وحمل صاحب قيادة العمليات مسؤولية "عشرات الخروق الأمنية التي شهدتها المحافظة في المناسبات الدينية الماضية تتحمل مسؤوليتها قيادة العمليات باعتبارها الجهة العليا المسؤولة عن حفظ الأمن"، مؤكداً أن "الأهالي والزوار شكوا من تعامل القطعات التي دخلت إلى كربلاء لتأمين الأمن خلال الزيارة الشعبانية".

وأوضح صاحب أنها "حولت كربلاء إلى مدينة محاصرة وتعاملوا بعنف مع الزائرين والمواطنين ومنعوا إدخال المواد الغذائية الضرورية"، موضحاً أن "المجلس يشعر بالخجل جراء ذلك ويعتذر لأهالي كربلاء والزائرين لما لحق بهم من أذى جراء تلك التصرفات".

واتهم صاحب عناصر من الجيش تم نشرها خلال الزيارة بـ"عدم تقدير الأهمية العقائدية للمناسبات الدينية الشيعية التي تحيى بكربلاء"، معرباً عن اعتقاده أن "منهم من كان يشعر بالرغبة في منع هذه الشعائر".

وشهدت كربلاء قبل ثلاثة أيام من زيارة النصف من شعبان، الثالث من تموز الحالي، تفجيراً مزدوجاً بعبوتين ناسفتين داخل علوة شعبية لبيع الفواكه والخضر في منطقة فريحة، (٣ كم شرق كربلاء)، أسفر عن مقتل وإصابة ٥٦ شخصاً.

وأعلنت محافظة كربلاء، في (٦ تموز الحالي)، عن انتهاء مراسم زيارة النصف من شعبان في المحافظة، فيما بينت لجنة السياحة الدينية بمجلس المحافظة أن ١٠٠ ألف زائر أجنبي شارك بها، واعتبرت أن قطاع السياحة الدينية بالمحافظة يتأثر سلبياً بتناقص أعداد هؤلاء الزوار القادمين من خارج العراق.

يذكر أن زيارة النصف من شعبان تعد من المناسبات الدينية المهمة التي يقصد خلالها ملايين الزائرين مدينة كربلاء سواء من العراق أو خارجه لأداء مراسم زيارة الخامس عشر من شعبان ذكرى ولادة الإمام المهدي.

الإعلام النيابية: يجب رفع عقوبة الحبس من مشروع "المعلوماتية والاتصالات"

البرلمان يستأنف جلساته بالتصويت على إلغاء ست قرارات لصدام

□ بغداد / المدى

يصوّت مجلس النواب خلال جلسته الرابعة من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي ستعقد، اليوم الثلاثاء، على قانون الاتصالات والمعلومات، وإلغاء ستة قرارات لمجلس قيادة الثورة المنحل، فيما سيتم خلال الجلسة القراءة الأولى والثانية لسبعة مشاريع قوانين. فيما أكدت لجنة الإعلام النيابية انتهاءها من كتابة تقريرها النهائي وإدراجها التعديلات التي ترجّح تضمينها في قانون الاتصالات والمعلوماتية المقرر إجراء التصويت عليه خلال جلسة اليوم.

قرارات مهمة امام مجلس النواب

وقال بيان صدر عن مجلس النواب وحصلت "المدى"، على نسخة منه، إن "جدول أعمال جلسة البرلمان الرابعة من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي ستعقد، الثلاثاء، يتضمن التصويت على مشروع قانون الاتصالات والمعلوماتية، والتصويت على مقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢٠) للعام ١٩٩٨، والتصويت على مقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٢٧) للعام ١٩٩٢".

وأضاف البيان أن "الجلسة ستشهد التصويت على مقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٥٤٢) للعام ١٩٨٩، والتصويت على مقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٣٦٠) للعام ١٩٨٥ و(٨٢٧) في العام ١٩٧٩"، مشيرا إلى أن "الجلسة تتضمن التصويت على مقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٢٧٦) في للعام ١٩٨٥، والتصويت على مقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٥٠) للعام ٢٠٠٠".

وتابع البيان أن "الجلسة ستشهد أيضا القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية بين حكومة جمهورية العراق وحكومية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والقراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والأحوال الشخصية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، لافتا إلى أن "الجلسة ستشهد القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية".

وأشار البيان إلى أن "جدول أعمال الجلسة يتضمن القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية نقل المحكوم عليهم بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والقراءة الثانية لمشروع قانون اللغة الرسمية"، مؤكدا أن "الجلسة ستتضمن أيضا القراءة الثانية لمشروع قانون الدفاع المدني، والقراءة الثانية لمشروع قانون الأحزاب".

وكان مجلس النواب قد رفع جلسته الاعتيادية في ٢٨ حزيران الماضي إلى العاشر من شهر تموز، بعد أن كان الجلسة الأخيرة قد تضمنت في جدول أعمالها التصويت على مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والتصويت على مشروع قانون تصديق العراق على البروتوكول النموذجي الإضافي الملحق بنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتصويت من حيث المبدأ على مشروع قانون وزارة النقل "المعدل" والتصويت من حيث المبدأ على مشروع تنظيم إيجار الأراضي الزراعية وتمليك حق التصرف فيها للخريجين الزراعيين والبيطريين والتصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم "١٤" لسنة ١٩٩١ المعدل والتصويت على مشروع قانون الاتصالات والمعلوماتية".

إلى ذلك كشفت لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية، عن انتهائها من كتابة تقريرها النهائي وإدراجها التعديلات التي ترجح تضمينها في قانون الاتصالات والمعلوماتية المقرر إجراء التصويت عليه خلال جلسة بعد غد الثلاثاء، بعد إن كان من المقرر التصويت عليه خلال الجلسة الماضية واجل بناء على طلبها رغم اعتراض أغلبية النواب الذين اعدوا قرار هيئة الرئاسة مخالف لنظامه الداخلي. وقال رئيس لجنة الثقافة والإعلام النائب علي شلاه لـ"البغدادية نيوز"، إن "اللجنة بصدد إرسال تقرير نهائي إلى البرلمان قبيل التصويت على قانون الاتصالات والمعلوماتية، مبينا أن مشروع القانون بحاجة إلى إبعاد أي عقوبة بالسجن عن نصوصه".واعتبر شلاه أن "المشاكل التي أدت إلى تأخير تشريع القانون لوجود أخطاء كثيرة منذ بداية إرساله، إذ انه لم يرسل إلى لجنة الثقافة والإعلام باعتبارها الجهة الرئيسة بهذا الجانب وإنما إلى لجان أخرى، التي ارتأت رفعه وبالتالي رفع بشكله الحالي"، لافتا إلى أن "لجنة الثقافة عازمة على إدخال تعديلاتها إثناء التصويت أو يؤجل إلى فترة أخرى بغية أجراء تعديله بشكل نهائي ومن ثم رفعه إلى التصويت مرة أخرى".

وأوضح الشلاه النائب عن ائتلاف دولة القانون أن" التعديلات تتضمن تغيير فقرة فرض عقوبات بالسجن والاكتفاء بفرض الغرامات ،وان تكون القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الناس ترسل إلى القضاء بوصفها إما تشهيرا أو سبا وقذفا وليس بوصفها جرائم تتعلق بالمعلومات، مضيفا أن القانون كان ينبغي أن يتم إعادته إلى الحكومة لإجراء تحديثه لأنه أرسل في الفترة التي كان فيها العمليات الإرهابية تضرب البلد وكان الإرهابيون يستخدمون مواقع الانترنيت ووسائل الاتصال في التعريف بجرائهم وإشهارها، لذا كان حينها من الضروري وضع العقوبات الرادعة واليوم يجب أن نكون أكثر انفتاحا وأعقل تشددا".

وكانت هيئة رئاسة البرلمان قررت تأجيل التصويت على قانون الاتصالات والمعلوماتية إلى جلسة العاشر من تموز بناء على طلب لجنة الثقافة والإعلام التي تعتبر القانون يحتوي على أخطاء ونواقص جوهرية خصوصا فيما يتعلق بمسالة التصنت، إضافة إلى عدم تحاورها وتشاورها في نصوص القانون، فضلا عن انشغال رئيس وأعضاء لجنة الخدمات والأعمار بإيفاد خارج البلد.

فيما اعتبرت لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية أمر تأجيل القانون بحجة عدم حضور أعضاء اللجنة جميعا مخالف للنظام الداخلي لمجلس النواب في مادته الرابعة التي تنص على التزام أعضاء المجلس في مناقشاتهم وما يتخذونه من قرارات بأحكام الدستور وهذا النظام)، ولا يوجد في النظام الداخلي سند يشترط وجود أعضاء اللجنة بكامل نصابها حتى يتم التصويت.

يذكر ان مشروع قانون الاحزاب السياسية المزمع تشريعه جوبه بانتقادات من قبل بعض الساسة، إذ اعتبر بعض النواب ان هذا القانون مأخوذ من القانون المصري ولم يراع التغيير في الظروف بين العراق ومصر، والبعض الآخر انتقد هذا القانون كونه لم يستفد من تجارب الدول الديمقراطية.

الإفراج عن محمود ذياب الاحمد

□ بغداد / المدى

أفرجت وزارة العدل، أمس الاثنين، عن وزير الداخلية في عهد النظام السابق محمود ذياب الاحمد، بعد "انتهاء محكوميته والتأكد من عدم مطلوبيته للقضاء".

وقال المتحدث باسم وزارة العدل حيدر السعدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "السلطات القضائية قررت الإفراج عن وزير الداخلية في عهد النظام السابق محمود ذياب الأحمد بعد انتهاء مدة محكوميته البالغة سبع سنوات، والتأكد من عدم مطلوبيته للقضاء".

وتولّى محمود ذياب الأحمد منصب وزير الداخلية في العام ٢٠٠١ حتى سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣.

ويعتبر محمود ذياب الاحمد المسؤول الثامن من رموز النظام السابق الذي تم الإفراج عنه، حيث أعلنت وزارة العدل في الـ١٨ من نيسان الماضي، عن الافراج عن وزير التجارة محمد مهدي صالح، ووزير الثقافة حامد يوسف حمادي، والخبير السابق في هيئة التصنيع العسكري محمود فرج السامرائي، وأمين سر حزب البعث فرع كربلاء عبد الحسين الزيرجاوي، ولطيف محل حمود صالح، ومدير الخدمة الخارجية في جهاز المخابرات المنحل حسن عزبة ثلج داود العبيدي، وفاضل صلفيح العزاوي"، فيما أكدت أن الأيام المقبلة ستشهد الإفراج عن تسعة من رموز النظام السابق، بعد ثبوت براءتهم من التهم الموجهة اليهم.

فيما نفذ حكم الإعدام بحق ستة من مسؤولي النظام السابق كان آخرهم عبد حمود السكرتير الشخصي للرئيس السابق صدام حسين المدان بجرائم الإبادة الجماعية، الذي نفذ فيه حكم الإعدام في السابع من حزيران الماضي، وبرزان التكريتي وعضو مجلس قيادة الثورة علي حسن المجيد ونائب رئيس الجمهورية طه ياسين رمضان ورئيس محكمة الثورة عواد البندر.

وكان القضاء قد حكم على محمود ذياب الأحمد بالسجن لمدة سبع سنوات لدوره في تصفية الأحزاب الدينية.

وسلم الأحمد نفسه في الثامن من آب من عام ٢٠٠٤ وكان يحمل الرقم ٢٤ ضمن قائمة مطلوبين للقوات الأميركية تتألف من ٥٥ مسؤولا في النظام السابق.